العلاقة بين يهود حلب والإدارة العثمانية في القرن الثامن عشر

صائل مخلوف

(الإيداع: 9 آيلول 2019 ، القبول: 2 تشرين الأول 2019)

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز صورة حقيقية عن حياة اليهود في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر حيث كانت هذه الولاية جزءا من الدولة العثمانية وهل كان اليهود يمارسون شعائرهم الدينية في هذه الولاية دون مضايقة ، وهل تمثل اليهود دور المواطنة الحقيقية أم إنهم سببوا مشاكل حقيقية للدولة في تلك الفترة لاحظ البحث ان الجماعة اليهودية في حلب كانت جزءا من المجتمع الحلبي ، وعملت بالتجارة والقروض داخل المدينة وخارجها وأخذت فوائد لقاء ذلك ولاحقاً اختصت الجماعة بهذه المهنة فكل الصيارفة والمصرفيين كانوا من اليهود حصرا

أشار البحث إلى أمر مهم جداً وهو أن اليهود لم يمارسوا أي عمل عسكري ضد الدولة العثمانية كما لم يساهموا في تمويل أي عمل عسكري على الرغم من أنهم كانوا يقفون وراء معظم المشاكل تقريباً

لم يتعرض اليهود في ولاية حلب خلال فترة البحث لأي ضغط لاعتناق الدين الإسلامي أو حتى مضايقة

The Relationship Between Aleppo Jews and the Ottoman Administration in The 18th Century

Sael Makhlouf

(Received:9 September 2019,Accepted:2 October 2019)

Abstract:

The survey aims at bringing out a real image about the Jewish life in the province of Aleppo in the 18th century when it was a part of the Ottoman state.

Did the Jews perform their religious rituals without harassment in that district? were they representing the role of the real citizenship? Or did they cause real problems to the Ottoman state through that period of time?

The survey showed that Jewish community in Aleppo was a part of the Aleppian society since they worked in commerce and loan to get loan interests later inside and outside the city of Aleppo. The clan practiced this profession, so all money-changers and brokers were exclusively Jews.

The survey pointed to a very significant issue that the Jews hadn't involved in any military conflicts against the Ottoman state and they hadn't contributed to fund any military acts either although they were almost causing all problems then.

Nothing refers, through the survey, that the Jews were forced to embrace Islam or being harassed in their rites. This indeed rebuts the argument that they were oppressed.

مقدمة:

يعد الدين اليهودي واحدا من الديانات التوحيدية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية) الموجودة في منطقة شرق المتوسط ويعد اليهود جزءا من النسيج الاجتماعي على هذه الأرض وكانوا متعايشين مع معتنقي الديانات الأخرى بشكل طبيعي ، وقد مروا بالمراحل التاريخية التي مرت على نظرائهم من أصحاب الديانات الأخرى وعلى الرغم من أنهم كانوا يثيرون المشاكل بين الفترة والأخرة طيلة وجودهم وهذا الأمر ليس وليد المرحلة المعاصرة فقد ذكر أن اليهود أظهروا في عهد القائم كتابا ادعوا أنه كتاب رسول الله (ص) وبخط علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وفيه أن الرسول (ص) قد أسقط الجزية عن أهل خيبر ، فعرض الكتاب على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب فتأمله وقال هذا كتاب مزور ، فقيل له من أين لك هذا ؟ فقال فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان وهو قد أسلم عام الفتح وفيه شهادة سعد بن معاذ وهو قد استشهد يوم بني قريظة وذلك قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه ولم يجز لليهود ما في الكتاب[1]

وقد أوردت هذا المثال في مستهل هذا البحث لتبيان أن الدول المتلاحقة لم تتعامل مع اليهود وفق مبدأ المعامة بالمثل أو بردات الفعل وإنما تعاملت معهم بواقعيه ووفق مبادئ شرعية تحكم العلاقة الناظمة بين الدولة ورعاياها من يهود وغيرهم ، وبحثنا هذا هو عن اليهود في ولاية حلب والتي كانت في تلك الفترة تابعة للدولة العثمانية وأقرب الولايات العربية (غير الناطقة باللغة العثمانية) إلى مركز الدولة ، وانطلاقا من موقعها المتميز على طريق الشام والحج وكذلك على الطريق التجارية الرابطة ما بين البحر المتوسط من جهه وكذلك العراق والدولة الصفوية من جهة ثانية

شكل هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على أحوال اليهود في ولاية حلب وتقديم الصورة الطبيعية عن أحوالهم وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية داخل الولاية ، ومعرفة المعاملة التي كانوا يلقونها من قبل حكام تلك الولاية يوم كانت الدولة العثمانية واحدة من أعظم الدول في تلك الفترة . إذ لم نقل أعظمها على الإطلاق . والتي يتبين لنا أنها كانت معاملة ترقى بكل جوانبها إلى الفهم الصحيح لمفهوم الدولة والحفاظ على الرعايا أيا تكن انتماءاتهم الدينية أو العرقية ، وعلى الرغم من إقامتهم في ((حارة اليهود)) فإنهم لم يكونوا معزولين عن مجتمع مدينة حلب حيث ظهر من خلال الوثائق التي تعود إلى فترة البحث في محاكم حلب الشرعية أنهم كانوا منسجمين مع الحياة داخل المدينة ويمارسون طقوسهم الدينية وحياتهم اليومية بكل حرية[2]

لم يكن معروفاً على وجه الدقة عدد اليهود في ولاية حلب أثناء فترة البحث ، كما لم يكن معروفاً في الدولة العثمانية بمجملها ، وذلك لغياب الإحصاءات الرسمية لليهود أو لغيرهم من شتى الديانات والقوميات داخل الدولة العثمانية ، وكل ما نعرفه عن عدد اليهود في ولاية حلب هو من رويات المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة على الرغم من التضارب الكبير الذي يلاحظ في الأرقام بين هذا المؤرخ وذاك ، وبين الرحالة الذين يقومون بمثل هذا العمل أي أن يقدروا تقدير أو يسألوا الحاخام المقيم في حلب عن عدد نفوس اليهود في الولاية ، ويبدو أن الأجانب العاملين في ولاية حلب كانوا أكثر اهتماماً من الحلبيين أنفسهم في محاولة إحصاء عدد اليهود في هذه المدينة ، فقد نقل الطباح ، عن المسيو شوفاديه درافيو قنصل الدولة الفرنسية المعين في ولاية حلب ما يلي :

---

[1] محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، القاهرة ، 1349 هـ ، ص293

2 . أكرم حسن العلبي: يهود الشام في العصر العثماني، الهيئة العمة للكتاب ، دمشق، ط1 ، 2011م ط1، ص12

((من الأمور الصعبة أن يعرف عدد سكان هذه البلدة على الضبط والتحقيق إنما الأقرب إلى الصحيح أن عددهم يبلغ 285 ألفاً مائتين وخمسة و ثمانين ألفاً إلى 290 ألفاً مائتين وتسعين ألفاً وذلك عموم السكان على اختلاف الملل والنحل ، ذكورهم وإناثهم ، والنصارى وحدهم يقدرون 30000 ثلاثين ألف شخص و اليهود 2000 ألفي شخص))[1] .

يفهم من قول شوفاديه أنه كان يتحدث عن اليهود القاطنين في المدينة فقط دون أن يشير إلى اليهود الموجودين في القرى والمدن التابعة لولاية حلب ، ويبدو من خلال الوثائق أن بعض هذه القرى والمدن كانت تحوي بعض عائلات من الطوائف

اليهودية ، فقد ذكرت إحدى الوثائق أن ناحية كلس (كلز)[2] الواقعة شمال حلب هي من النواحي المختلطة ، فقد ضمت التركمان والأكراد واليهود إلى جانب المسلمين وكان لهم كنيس[3] في هذا القضاء[4]

كما أن بلدة تادف[5] التي تقع شمال شرق حلب وتبعد عنها 45كم كانت تضم غالبية يهودية حيث كشف فيها بقايا كنيس يهودي حيث يؤمها يهود حلب صيفا وذلك للحج إلى قبر الكاهن عزرا الذي يقول عنه اليهود أنه دفن في هذه البلدة[6]

يبدو من خلال الوثائق أن مدينة حلب كانت تحوي كنيساً يهوديا واحداً وقد أطلق عليه كنيس الصفراوية ويقع في محلة اليهود[7] ويدعي بعض اليهود أن بناءه يعود إلى أيوب بن سيرويا قائد جيش النبي داؤد عليه السلام الذي ضرب الآراميين في حلب واستولى عليها[8]

يلاحظ من خلال سجلات محاكم حلب أن اليهود قد عرضوا بعض مشاكلهم المتعلقة بمعابدهم على القاضي الشرعي في حلب وهو بدوره قد استمع لهم ، حيث قالوا في معروضهم أن كنيسهم يحتاج إلى بعض الترميمات والإصلاحات ، فقام القاضي الشرعي بإرسال بعض العارفين للتدقيق في معروضهم فوجدوا أن كلامهم صحيح وقدموا وصفاً دقيقا للكنيس وبناءه وأبعاده[9]

يمكن القول أن اليهود في حلب لم يكونوا على علاقات طيبة مع بقية مكونات المجتمع الأخرى على الرغم من تعايشهم الطبيعي معهم وهو ما يفهم من قول المؤرخ العربي الحلبي المعاصر كامل الغزي حين يقول : ((جميع طوائف اليهود في حلب على أتباع التلمود وليس فيهم سامرية ولا قراؤون إلا وهو غريب عن حلب وهم على ثلاثة أنواع : كوهن ينتسبون إلى نبي الله هارون عليه السلام ، ولاوي وإسرائيلي وهم العموم ، هذا والغالب على اليهود تمسكهم بتقاليدهم الدينية واعتزالهم معاشرة غير أبناء دينهم خصوصا المسيحيين ، وانهماكهم في مشاغلهم ، وفيهم الغنى المفرط والفقر المدقع ، وفي تجارهم المهارة في الاقتصاد وأصول التجارة وفنون الحساب وتعدد اللغات الغربية))[10]

---

1 محمد راغب الطباخ: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، 7 أجزاء، دار القلم العربي ، حلب ، 1988م، ح3، ص238

2 هي الآن تقع ضمن الأراضي السورية المقتطعة من سورية الشمالية وتتبع حالياً تركيا

3 وهو دار العبادة اليهودية

4 سجلات محاكم حلب ، سجل 36 ، ص128 ، 1098هـ 1686م

5 هي الآن بلدة تادف التي تقع شمال شرق حلب قرب مدينة الباب

6 أردفاز سوماريان ، تاريخ حلب ، ترجمة الكسندر كشيشيان ، 2ح ، دار النهج ن حلب ، ط2 ، ح2 ، ص331

7 الكسندر راسل تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ت خالد جبيلي ، 2ح ، شعاع للنشر ، حلب ،ط1، 1999م ، ح1، ص248

8 كامل الغزي : نهر الذهب في تاريخ حلب ، 3ح ، دار القلم العربي ، حلب ، ط2، 1999، ج1،ص 308

9 سجلات محاكم حلب ، سجل رقم /84/ ، 1170هـ 1756م ، 24

10 كامل الغزي: مصدر سابق ، ص 165

عاش اليهود في حلب رعايا على ذمة المسلمين في الدولة الإسلامية ، وقد تمتعوا بحماية المجتمع وقبوله في حرية العبادة ، ومع الاهتمام بطريق الحرير والنشاط التجاري ، لعب اليهود دورا اقتصادياً كبيرا ، كشركاء وعاملين مع البويتات التجارية الأوروبية كما جاءت جاليات من المدن الأوروبية ، وسكنت في حلب ، في الخانات أولا ولكنها سكنت لاحقا في أحياء أخرى كالجميلية والصليبة الأخرى[1]

إن أول إحصاء أجرته الدولة العثمانية كان في بداية القرن التاسع عشر ، ولكن يبدو أن هذا الإحصاء لم يأخذ بعين الاعتبار كل اليهود المقيمين في المدينة ، فقد شمل هذا الإحصاء اليهود الذين يعملون في القنصليات الأوروبية وتحت حمايتها من الأجانب ، ولم يدخلوا في إحصاء الدولة رسمياً ، ناهيك عن أن المجتمع الحلبي لم يكن يفكر بإحصاء النفوس ، وقلما نجد من يفكر بذلك ، ولعل اليهود وبحكم وجودهم في ولايات الدولة العثمانية ومنذ زمن بعيد ، وقد أصبحوا جزءاً من ظاهرة اجتماعية موجودة في مركز الولاية ، تعاملت معها الإدارات المتوالية بمنطقية ، فقد ذكر في إحدى الوثائق ، أن محلة الهود (حارة اليهود) حيث كان يقطن ثلث هذه المحلة من اليهود وثلثان من المسلمين ، في حين كان اليهود يقومون بدفع الثلثين من التكاليف المترتبة على المحلة ، وقد اشتكى اليهود إلى السيد محمد المفتي بحلب يومذاك ، فأصدر فتوى تقضي بتوزيع التكاليف على المسلمين واليهود على وجه العدل وعدم الآخذ بما كان سابقاً[2] .

يبدو من هذه الوثيقة أن المفتي بحلب قد طبق أحكام الشرع الإسلامي التي تقضي بإحقاق الحق على الجميع ولو كانوا ليسوا من المسلمين ، ولعل اليهود كانوا يعرفون ذلك وإلا لما اشتكوا إلى المفتي .

يلاحظ أن اليهود في ولاية حلب قد تمتعوا بقدر من النمو ارتقى إلى مرتبة النمو الذي تمتع به نظراؤهم المسيحيين والأرمن ، ونظراً لعملهم في القنصليات الأوربية في الترجمة والتجارة ، فقد صنف نصفهم كإفرنج أو إفرنجة، فيما نصفهم الآخر كعرب ، ونلاحظ أن الوثائق التي تذكر هؤلاء المترجمين كثيرة جداً وتشير هذه الوثائق إلى الانتماء الديني لهؤلاء المترجمين في نص الوثيقة ، ويستدل من تواريخ هذه الوثائق المتباعدة نسبياً أن اليهود قد عملوا في الترجمة منذ وقت مبكر لتواجد هذه الجاليات الأوروبية في ولاية حلب ، فقد ذكرت إحدى الوثائق اصحاق (إسحاق) ولد موصى (موسى) اليهودي ، كان مترجماً لطائفة الإفرنج الإنكليز ، وإنه قد توفي تاركاً خمس بنات ، تعدد الوثيقة أسماءهم وقد جرى خلاف حول اقتسام الورثة التي تركها خلفه[3]

عاشت الأسرة اليهودية داخل ولاية حلب كجزء من المجتمع الحلبي ، وتعاطت التجارة وأقرضت للناس قروضاً بفائدة وغيرها ، ويمكن ملاحظة هذا الأمر في سجلات المحاكم الشرعية في الولاية ، حيث وصلت ديونهم إلى حدود الريف البعيد ، وحتى البادية وسكانها (البدو) ، فقد جاء في إحدى الوثائق ما يلي ((أقر بمجلس الشرع الشريف رديني بن سالم البدوي بأن عليه وفي ذمته لمنصور ولد ياصف (يوسف) اليهودي الطبيب مبلغاً قدره 25 قرشاً أسدياً بطريق الدين الشرعي ، على حكم التقسيط على كل شهر يمضي من تاريخه[4] .

---

1 محمود حريتاني : تاريخ اليهود في حلب ، شعاع للنشر ، حلب ، ط1، 2008، ص56

2 سجلات محاكم حلب ، سجل 34، ص11، 1089هـ 1678م

3 سجلات محاكم حلب سجل رقم 42، ص79، 1124هـ 1711م

4 سجلات محاكم حلب سجل 30 ، 1089 ، 1678

لعب اليهود دوراً مهماً في التجارة الحلبية مع الأوربيين وكانوا وسطاء بارعين ومتمكنين من العمل التجاري ،وإليهم يرجع الأوربيون عندما يريدون تسويق سلعة ما أو الترويج لها ويلاحظ أن اليهود كانوا يحتكرون بعض المواد بهدف زيادة أسعارها مما اضطر الإدارة العثمانية للتدخل لمنع مثل هذا الاحتكار فقد جاء في أحد الأوامر السلطانية الواردة ولاية حلب ((00000 ضرورة الضرب على أيدي المحتكرين لصناعة خيوط الفضة والذهب ويمكن التدخل في شؤونهم إذا حاولوا احتكار هذه المادة مما يؤدي إلى غلاء الأسعار))[1]

ويبدو من خلال نص الوثيقة حيث تذكر مجموعة كبيرة من الأسماء لم يتم ذكرها أن معظمهم من اليهود ، كما يلاحظ أيضا الحزم والشدة في تطبيق الأمر السلطاني السابق.

وعلى الرغم من العلاقة التجارية القائمة بين الجاليات الأوروبية في حلب ، لم يكن هناك ثقة متبادلة فيما بينهم ، وقد وصف داريفيو اليهود في مذكراته بقوله ((اليهود أسوأ شعوب العالم يبغضون المسيحيين كالموت وهم دائمو التحفز لإيذائهم ويوجدون الفرص المناسبة لتحقيق مأربهم ، ويغدرون . دون أدنى حياء . بالأشخاص الذين يحسنون معاملتهم وينتقمون منهم ، لذلك فهم كاذبون ، ومنافقون ويثيرو موظفي الدولة ، على الرغم من عدم استفادتهم من كل ذلك، إلا أنهم يرتاحون وينتشون بفعل الشر والضرر الواقع على الآخرين ، واليهود بشكل عام وسطاء تجاريون وصرافون يعرفون من أين تؤكل الكتف وليست هناك مهنة لا يعلمون أسرارها وهم مرابون وليس بمقدور أحد مجاراته بذلك[2]

يتقاطع ما قاله دارفيو مع ما يرد في الوثائق الرسمية العثمانية فقد جاء في إحدى الأوامر السلطانية الموجهه إلى والي حلب ((..... ضرورة نفي اليهودي حاييم بن ناثان من سكان مدينة حلب المحروسة وإبعاده وعدم الإقامة فيها بصورة دائمة ، وإبعاد السمسار بترس (بطرس) بن ميخائيل تخليصا من ضرره وذلك لعدم استقامته وخيانته في الأعمال التجارية ، وعدم إطلاق سراحه إلا بأمر سلطاني))[3]

علاقة اليهود مع العسكر العثماني

لم تكن العلاقة بين أفراد الطائفة اليهودية المقيمة في حلب وبين عساكر الدولة العثمانية سيئة ويعود هذا الأمر إلى عوامل عدة :

أولاً : إن اليهود مارسوا الأعمال الحرة من تجارة وطبابة ، وإقراض القروض وبيع الحلي للناس (صاغة) وعندما يريدون العمل في الدوائر الحكومية ، فخير ما يتطلعون إليه هو العمل ، كمترجمين لدى القناصل العاملة في حلب لرعاية مصالح الدول الأوروبية ، كما كانوا يتطلعون إل الاستفادة من الامتيازات التي كانت تمنح للقناصل والمترجمين كالإعفاء من الضرائب ، ويبدو أن اليهود كانوا يدفعون رشاوى للولاة العثمانيين في حلب وذلك لتعيينهم مترجمين لدى قناصل الدول لأوروبية ، ولم يقف عمل ايهود في هذه القنصليات على الترجمة بل تتعداه إلى الاستفادة من مزايا القنصلية لتطوير عملهم التجاري ، مما أدى إلى ازدياد القوة المالية والاقتصادية لليهود ، ولقد ولد الإنعاش الاقتصادي لهذه الفئة ، والحرية التي تمتعت بها ، والتكتل فيما بين أفرادها شعوراً خاصاً ، أطلق عليه اليهود اسم الشعور القومي ، ولم يكن هذا الشعور في الواقع سوى إحساس بضرورة تقوية التضامن بين اليهود في العالم ، وكان لهذا الشعور أخطاره ، خاصة في بلاد الشام ، إذ أن الاستناد إلى اليهود

---

1 سجل الأوامر السلطانية رقم /2/ ، أمر رقم 151، تاريخ 1136هـ 1723م

2 حسين المدرس العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية ، في القرن السابع عشر وأربعمئة عام من العلاقات القنصلية ، 1607– 2007م ، ت محمود حريتاني ، ص88

3 سجل الأوامر السلطانية رقم /3/ ، تاريخ 1145هـ ، 1723م ، ص301

في كثير من العمليات التجارية والمصرفية كان سبباً من أسباب قوتهم الاقتصادية وبالتالي إذكاء أحلامهم حول إنشاء الوطن القومي لليهود المزعوم في أرض فلسطين _ أرض العودة[1] .

ثانياً : إن اليهود في حلب لم يفكروا أن يكونوا قوة عسكرية فاعلة تقف ضد العسكر ، أو لفرض نفوذها كما هو الحال لدى الأشراف ، وهذا يعود إلى القوانين العثمانية لم تكن تسمح لليهود بالانتساب إلى الجيش العثماني ، كما لم تكن تسمح للأفراد اليهود بتولي مناصب عليا قيادية في الدولة ، ولهذا لم يفكر اليهود أو زعماؤهم الموجودون في حلب بأن يكونوا قوة عسكرية فاعلة ، لأنهم يعرفون أن الدولة العثمانية لن تقبل بهذا التصرف مطلقاً ، على الرغم من أن نظراءهم الأشراف[2] قد تمتعو بهذه القوة وذلك لاعتبارات اجتماعية ودينية .

لم يتبين من خلال مراجعة المصادر والوثائق العائدة لفترة البحث ، أن هناك خلافات وصدامات حصلت بين اليهود وبين الإدارة العثمانية بصورة فعلية على الرغم من محاولة اليهود أكثر من مرة تجاوز القوانين مما استدعى تدخل الدولة سواء عبر واليها في حلب أو عن طريق أمر سلطاني من السلطان العثماني في العاصمة استانبول فقد جاء في إحدى الأوامر السلطانية (... أمر سلطاني موجه إلى والي حلب وإلى قاضي اللاذقية[3]بشأن عدد من اليهود الساكنين في مدينة حلب ومنهم حارين ولد حور خليفة ولد هارين ، بنطلوب ولد درويش ، وقد أحدث هؤلاء الضرر بين المواطنين وذلك بتعديهم على الغلمان ونشر الرعب وسوء الأخلاق وقد أمرنا بإبعادهم عن حلب بسبب هذه الأعمال ولتخليص المسلمين من شرورهم لأنهم أضروا في الحالة المالية في المنطقة أيضاً ولذلك يجب إسكان هؤلاء المذكورين وإقامتهم في إنطاكية ، دون أن يرجعوا إلى منطقة حلب كي لا يقوموا بالفساد كالسابق حسب أمرنا الشريف الذي ينص على إبعادهم ولكن حالة معيشتهم أصبحت سيئة لأنهم لا يستطيعوا أن يؤمنوا معيشة عيالهم ويكسبوا أمر رزقهم لذلك أصدرنا أمرنا الشريف ليعمل الوزير ويرفق بهؤلاء اليهود ويسكنهم في اللاذقية[4]

لا يمكن القول أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية كانت مقطوعة تماماً بين اليهود والعساكر العثمانية الموجودة في حلب ، بل وردت عبارات كثيرة داخل سجلات المحاكم الشرعية في حلب تشير إلى أن التعامل التجاري كان موجوداً فقد ورد في إحدى الوثائق أن الحاج طه حلبي الن الحاج الله باشي (عسكري) اعترف بمحضر من الأخوين شمويل وسياهو اليهوديين ، ولدا تائيل اليهودي قائلاً إنه باعهما بعقد صحيح وشرعي ، وهما اشتريا منه بمالهما لأنفسهما مناصفة بالتسوية والثمن منهما كذلك ما هو ملك البايع المرقوم وبيده وتحت تصرفه ومنتقل إليه بالطريقة الشرعية بموجب براءة مؤرخة بتاريخ 26 ذي الحجة سنة 1011 هـ بإمضاء محمد أفندي المولى خلافة القام العسكري بمدينة حلب المحمية[5] .

لا تسعفنا الوثائق المتوافرة في دار الوثائق الشرعية ، أو كتابات المعاصرين ، خلال فترة البحث ، بأنه حصل أي نوع من الصدام المسلح ما بين العساكر العثمانية في ولاية حلب وما بين الطائفة اليهودية فيها ، كما لا توجد أي إشارة تشير إلى أن اليهود انضموا إلى أحد الثائرين على الدولة العثمانية : مثل علي باشا حانبولاط (حانبلاط) ، أو حتى الأمير البدوي ملحم ،

---

1 الصباغ ليلى ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ،2ج ، ج2، بيروت ، 1989م ، ص877

2 : هي كلمة تطلق على الأشخاص الذين ينسبون إلى الرسول ص ولهم علامات خاصة بهم مثل العمامة الخضراء

3 كانت في فترة البحث تتبع حلب

4 سجل الأوامر السلطانية رقم /2/ ، وثيقة رقم / 212/ ص126، تاريخ 1136هـ 1723م

5 سجلات محاكم حلب ، سجل 42، ص224، 1124هـ 1713م

أو غيرهم من القيادات التي حاولت التمرد على السلطة العثمانية ، كما لا توجد أي إشارة تشير إلى أن اليهود قد قدموا أي نوع من التبرعات لصالح عساكر الدولة العثمانية ، إن في حروبها الخارجية ، أو في مواجهة حركات التمرد والعصيان داخل الدولة ، وربما يرجع هذا الأمر إلى عوامل متعددة منها ، أن الدولة العثمانية تعاملت بواقعية مع الطائفة اليهودية المقيمة في حلب ، كما أسلفنا فلقد استمع القاضي الشرعي في حلب إلى شكاوى اليهود ، وأنصفهم في حال وجود تجاوز عليهم ، لكنه لم يكن يسمح لليهود بتجاوز القوانين العثمانية الناظمة للحياة داخل المدينة ، فقد جاء في إحدى الوثائق أن القاضي الشرعي في ولاية حلب لم يسمح للقصابين اليهود بذبح أنواع من الحيوانات غير مسموح ببيعها للمسلمين خارج المسلخ خرقاً للعادة المتبعة ، ولذلك جاء جوابه بالرفض ، حيث أصر على أن تدمغ هذه المذبوحات بالدمغة السلطانية ، أي مسموح بيعها ، ويترتب على ذلك رسم معين يدفعه اليهود خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذا المنع جاء بعد شكوى تقدم بها القصاب باشي حيث ورد في الوثيقة ما يلي : ((لما حضر بمجلس الشرع الشريف الحاج طه بن معتوق قصاب باشي بحلب وذكر أن العادة القديمة أن تذبح الأغنام ، بالمسلخ السلطاني ظاهر حلب ، وتدمغ بالدمغة السلطانية ، وإن طائفة اليهود يذبحون الأغنام خارج المسلخ بخلاف العادة ، وأحضر عنان ولد يوصف (يوسف) اليهودي

طولبه ولد يوصف (يوسف) اليهودي وبيدها رأس غنم مذبوحاً ، وليس به الدمغة السلطانية وحيث هذا يخالف المعتاد ، تجهز المذابح في المذبح و تدمغ بالدمغة السلطانية .... السادس والعشرين رجب 1050هـ))[1]

يلاحظ في الوثيقة السابقة أن القاضي الشرعي في حلب لم يكن يثق باليهود حتى يذبحوا الذبائح خارج المذبح السلطاني و يبدو أن هذا الأمر يعود إلى أن الذبح على الطريقة الإسلامية يختلف عن الذبح على الطريقة اليهودية ، كما يلمس أن في الأمر شعوراً من عدم الثقة بين القاضي والقائمين على الذبح ولهذا جاء أمره بإبطال الذبح خارج المسلخ ، والعودة إلى ما كان عليه سابقاً وهو الذبح داخل المسلخ ، ويلاحظ أن القاضي على الرغم من قناعته بضرورة الذبح ودمغ الذبيحة بالدمغة السلطانية فإنه لم يصدر حكمه إلا مؤيداً بشهود وهذا يدل على نزاهة الحكم ومصداقيته ، والأهم من هذا أن الوثيقة سابقة الذكر ، ممهورة بتوقيع كل من الحاج خير الدين الترجمان ، درويش بلوك باشي عسكر في حلب ، أي أن العسكر هم المعول عليهم تنفيذ الأمر ومنع اليهود من مخالفة القوانين ، يلاحظ أن اليهود كانوا يذعنون لأي أمر رسمي صادر عن الإدارة العثمانية في ولاية حلب وذلك تفادياً لأي صدام مسلح يمكن أن يحدث بين الطرفين خاصة أنهم بالمعطيات المتوفرة يعلمون نتيجته سلفاً ، ذلك أنهم لا يقوون على الصدام ولا يملكون مقوماته مثلهم مثل الأشراف الذين وقفوا في وجه العساكر مراراً ، أو مثل البدو الذين اعتمدوا مبدأ الكر والفر أثناء نزاعهم مع السلطة في ولاية حلب .

نلاحظ من خلال مراجعتنا لسجلات المحاكم الشرعية بحلب أن حرفة معينة كانت مختصة للطائفة اليهودية في حلب ، ومثال ذلك حرفة العطارين (الذين يصنعون العطور) ، وقد تقدم أفراد هذه الوثيقة بطلب إلى القاضي الشرعي لتعيين رئيس عليهم ، فقد جاء في نص الوثيقة :

نصب وعين مولانا وسيدنا ، الحاكم الشرعي الواضع خطه الكريم أعلاه حسن اليهودي العطار أتم اللحية باشي على طائفة اليهود العطارين بمدينة حلب المحمية وذلك بطلب ابن رجب شيخ العطارين والحاج قاسم والشيخ حسن بن محمود والسيد علاء الدين بن علي والحاج أرسلان واكيم وآخرون وكلهم من طائفة العطارين بحلب ، وذلك ، لأنه أهل لذلك وقادر على أدائها محرر رابع شهر ربيع الثاني لسنة ثلاث وأربعين و أألف[2]))

---

1 سجلات محاكم حلب سجل 12، ص58، 1050 هـ 1640م

2 – سجلات محاكم حلب سجل 15، ص 688، 1043هـ 1633م

كان أفراد الطائفة اليهودية في حلب يلجؤون في بعض الأحيان إلى القاضي الشرعي ، لذكر حاجاتهم أو لقضاء أمر معين يرونه ، وقلما تجد اليهود يلجؤون إلى المحاكم الشرعية من أجل علاقات تتعلق بالطائفة اليهودية من الداخل ، وأهم ما يميز علاقاتهم بالسلطات العثمانية داخل الولاية ، وهو الهدوء النسبي وربما حالة من عدم الثقة المتبادلة ، وقد أسلفنا في الوثيقة السابقة أن القاضي لم يسمح لهم بالذبح خارج المذبح كنوع من عدم الثقة بهم .

يلاحظ أن الوالي الشرعي في ولاية حلب باعتباره الممثل الشرعي للقضاء العثماني قد أعطى اليهود الحرية في تطبيق شريعتهم الموسوية التوراتية فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية ، ما يعرف اليوم (قانون الأحوال الشخصية) ، و لم يفرض عليهم قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بذلك ، إلا عندما كانوا يحتكمون بالقضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث وغير ذلك ، وهذا من واجبات الحاكم أي يطبق أحكام الشرع الذي يحكم بموجبه ، فقد ورد في إحدى القضايا التابعة لسجلات محاكم حلب الشرعية أن القاضي الشرعي بحلب ، قد أورث الحرمة سمحة بنت حبيب اليهودية سدس ميراث ابنتها المتوفاة عن زوج هو يوسف ولد عبد الله اليهودي[1] .

كان الأجدى بالقاضي أن يحكم يمثل هذه الحالة بموجب الشرع الإسلامي الذي يحكم به لا يموجب الشريعة اليهودية ، فكيف لقاضي مسلم أن يحكم بموجب شريعة أخرى ، خاصة في تلك الفترة .

تمتع اليهود من سكان حلب بقدر من النمو الاقتصادي ارتقى إلى مرتبة ذلك الذي كان يتمتع به نظراؤهم المسحيين إذ شهد عام 1672م تسجيل 450 اربعمئة وخمسين رجلا بينهم 73 ثلاث وسبعون اعتبرو افرنجا وما لبث أن ارتفع عدد اليهود الذكور عام 1695 إلى ثمان مئة وخمس وسبعين وقد صنفنصفهم على أنهم عرب وصنف النصف الآخر افرنج [2]

ويبدو أن التمدد اليهودي في حلب قد تنامى في القرن الثامن عشر على نحو جلي وخاصة في جمارك حلب لدرجة أنهم يعدون أن المناصب في جمارك حلب هي من حقهم بالوراثة ، وقد دام هذا الاحتكار حتى العام 1712م عندما أصدر الباب العالي أمر سلطانيا بإقالتهم من جمارك حلب [3]

كان اليهود الحلبيون يتحفظون في معظم الأحيان على طرح مشكلاتهم الداخلية ولا سيما تلك التي تعكس النزاعات السياسية امام القاضي الحلبي المسلم وهذا التحفظ لم يكن فقط في مدينة حلب لوحدها بل كان ميزة لليهود في كل ولايات الدولة العثمانية ، ويبدو أن هذه هي الأوامر الواردة من حاخاماتهم [4]

علق الرحالة الأوربيون على المستوى العالي من التسامح الذي يعيشه السكان في هذه المدينة فقد قال الرحالة الفرنسي قسطنطين فولني : ((إن سكان المدينة هم من الأتراك والمسيحيين يعدون بحق الأكثر تحضراً قي تركيا إذ لم يتمتع التجار الأوربيون بحرية أكثر ولم يلقوا احتراما أكبر من تلك الحرية [5]

حقق أفراد من الجالية اليهودية زيادة ملموسة في حلب نتيجة تدفق اليهود القادمين من إيطاليا طوال القرن السابع عشر الأمر الذي انعكس كثافة ملفتة في أعداد السكان اليهود الذين اتخذوا من مدينة حلب مقر إقامة لهم ، وقد احتفظ هؤلاء

---

1 سجلات محاكم حلب سجل 41، ص286، 1123هـ 1710م

2 بروس ماسترز ك المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب نموذجا ، تعريب رلى ذبيان مكتبة العبيكان ، ص 125

3 ماسترز المرجع نفسه ، ص 127

4 ماسترز ،المرجع نفسه ، ص 136

5 Constantantin Volney : travels through Syrian and Egypt in the years 1783 – 1784 , 2 vols , London, 1787 , v 2 , p 152

القادمون الجدد بالمواطنة التي كانت ممنوحة لهم في بلدانهم الأصلية ، وبذلك فإن عدد من اليهود دخل بزخم في المضمار التجاري بين حلب والمدن الإيطالية ، ويبدو أن التجار الإنكليز قد نظروا بسخط إلى هذا التطور التجاري لليهود في حلب [1] لم يكن في حلب سوى كنيس[2] واحد موجود في حي بحسيتا خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، ومع أن كبير الحاخامات هو الذي كان يتولى الزعامة والقيادة الدينية ، ظهرت دلالات وإشارات على وجود خلافات داخل المجتمع اليهودي في حلب خاصة بين السكان الأصليين والوافدين الجدد من الدول الغربية [3]

ويبدو أن مرد الخلاف هو مادي سببه الضرائب التي كانت تفرضه الدولة العثمانيه على مواطنيها بشكل عام

التعليم لدى اليهود

كان اليهود في حلب أكثر اهتماما بالتعليم من غيرهم على الرغم من أنهم كانوا قلة قليلة وقد استطاعوا الحفاظ على لغتهم العبرية رغم تفرقهم في بلدان شتى ، وإن المدارس الخاصة بهم كانت بمجهود خاص من أبناء جلدتهم دون أي مساعدة

يقول راسل : ((إن المدارس الخاصة باليهود محدودة جداً وكانت تعلم مبادئ القراءة والكتابة ومزامير داؤد وكانت تجلب الكتب والمطبوعات والتقاويم من المدن الإيطالية وخاصة البندقية))[4]

في عام 1778 أقام التجار اليهود السفرديم مؤسسة خيرية حصرت اهتمامها بالعناية باليهود ، ثم أتبع ذلك ببناء المعاهد أو تشييدها في المنازل الخاصة وذلك لتلافي ضرورة الصلاة في الكنيس [5]

لم تقدم المصادر المتوافرة معلومات عن أعداد الطوائف اليهودية في حلب ، حيث أنه تم ذكر عدد

اليهود في حلب بصفة عامة دونما تفصيل كما هو الحال بالنسبة لبقية الطوائف والأديان وكذلك القوميات

والجدول التالي يوضح ذلك

أعداد اليهود في حلب	1– القس أنطوان صقر 1153هـ 1740م[6]	2– الأخوان راسل 1155هـ 1182هـ 1742– 1768م [7]	3– القنصل دفيزين 1206هـ 1791م[8]
	4000	5000	30000

لم تسعفنا وثائق المحاكم الشرعية في حلب لمعرفة طوائف اليهود الموجودين في المدينة وكل ما كانت تورده تلك الوثائق هو ذكر نسبة اليهودي إلى دينه دون زيادة أو نقصان بخلاف الوثائق التي كانت تتحدث عن العرب والمسلمين ، ومن المؤكد أن وجود اليهود في حلب وجود سابق للديانتين التوحيديتين (المسيحية ، الإسلامية) هذا على الرغم من أنهم الأقل عددا

---

1 ماسترز ، مرجع سابق ، ص 184

2 دار عبادة لليهود

3 ماسترز ، المرجع نفسه ، ص 185

4 راسل ، ص

5 ماسترز : مرجع سابق ، ص 187

6 توتل فريناند : وثائق تاريخية عن حلب ، ص251

7 راسل مرج سابق ، ص248

8 توتل المرجع نفسه ص 742

كما يوضح الجدول السابق ، وقد تمكن اليهود من الحفاظ على تميزهم ولغتهم العبرية بعد الفتح العربي لحلب والتأقلم مع الظروف المحيطة بهم كشعب قادر على استيعاب المتغيرات المحيطة ، وهذا لا ينفي تأثرهم بالعادات والتقاليد التي سادت مجتمع مدينة حلب [1]

تعامل اليهود مع المجتمع الحلبي في مجالات التجارة والصناعة والزراعة ولكن هذا لا ينفي القول بأنهم كانوا منغلقين ضمن عادات معينة خاصة فيما يتعلق بعادات الزواج والطلاق والإرث فمن خلال الوثائق المتعلقة بالطلاق لم نجد أي حالة طلاق أو زواج بين رجل يهودي و امرأة غير يهودية [2]

حرص اليهود في ولاية حلب على ان يكونوا وسطاء لأي صفقة تجارية بين التجار الأوروبين والتجار الحلبيين ، فعندما يظهر أي تاجر أوروبي في الولاية تتلقفه أيادي اليهود فورا ويبد أن اليهود في كل ولاية كانوا متضامنين ومترابطين بحيث أن اليهودي لا يقبل التعامل مع أي تاجر إذا كان هذا التاجر قد بدأ العمل مع يهودي آخر[3]

لابد من الاعتراف أيضا إن خبرة اليهود في العمل التجاري وقدرتهم على معرفة حال الأسواق وتقلباتها قد جعلهم وسطاء مرموقين في العمليات التجارية [4]

كان معظم اتصال الأوربيين بسكان الولاية يتم عن طريق اليهود فقد كان اليهود هم من يقومون بحل معظم المشاكل التي تنشأ بين التجار الأوربيين والسلطات الحاكمة وكذلك المجتمع المحلي وفي بعض الأحيان كانوا هم من يخلقون تلك المشكلات حتى يحصلوا على الغنائم والأرباح ويبدو ان اعمال التجار كانت تتعطل إذا تغيب اليهود وهذا ما كانوا يفعلونه خاصة إذا تصادف ذلك مع اعيادهم الدينية[5]

---

1 محمد تاج زعل الكوفجي : اهل الذمة في مدينة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، 2009 م ص 53

2 تغص سجلات المحاكم الشرعية في حلب بذكر حالات الطلاق وكذلك عقود الزواج على سبيل المثال السجل رقم 84 تاريخ 1166هـ 1752م

3 الكوفجي : المرجع نفسه ، ص111

4 الصباغ ، مرجع سابق ، ح1 ص420

5 راسل : مرجع السابق، ص 255

المصادر والمراجع

اولاً:الوثائق الرسمية

سجلات الأوامر السلطانية ذوات الأرقام (2 ، 3)

سجلات المحاكم الشرعية ذوات الأرقام (15 ،12، 32 ، 34 ، 36، 41، 42، 84،)

ثانياً المصادر المطبوعة

توتل فرينان: وثائق تاريخية عن حلب، 4ح ،المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1958م

حريتاني محمود : تاريخ اليهود في حلب، شعاع للنشر ، حلب ، ط1، 2008، ص56

–راسل الكسندر تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ت خالد جبيلي ، 2ح ، شعاع للنشر ، حلب ،ط1، 1999م ،

السخاوي محمد بن عبد الرحمن شمس الدين : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، القاهرة ، 1349 هـ

سوماريان أردفاذ: تاريخ حلب ، ت الكسندر كششيان، 2ح، دار النهج ، حلب، ط2 2007

يستطيع المتتبع للشؤون التجارية في ولاية حلب في القرن الثامن عشر ان يلاحظ أن اليهود كانوا القوة الاقتصادية الكبرى داخل المدينة الأمر الذي لايمكن تجاهله مطلقا وخاصة في قطاعات الصيرفة وإقراض القروض حتى إن الدولة العثمانية كانت تضطر في بعض الاحيان لمجاملتهم حفاظا على مصالحها الاقتصادية

الخاتمة

1- خلاصة القول أن اليهود في ولاية حلب قد عاشوا حياة هادئة بعيدة عن الصدامات والصراعات الدامية كما هو الحال لدى غيرهم (الأشراف) ولذلك نشاهد صمت في المصادر والمراجع عن أي حركة عسكرية مناوئة للدولة أو محاولة استقلالية قادها اليهود سواء في حلب أو في غيرها من ولايات الدولة العثمانية وقد اقتصر تعاملهم مع العساكر العثمانية في هذه الولاية على الشؤون الثانوية أي القضايا التي تصدر عن السلطات الأعلى وكذلك قضايا البيع والشراء ، ولهذا يغيب عن المصادر والمراجع أي ذكر لحركة عسكرية أو تحرك مسلح

2- شكل اليهود في ولاية جزءا من النسيج الاجتماعي وتم معاملتهم وفق نظام الملة العثماني كمواطنين لهم حقوقهم وعليهم واجبات على الرغم من حالة الحذر التي كانت قائمة من الدولة العثمانية تجاههم

3- عمل اليهود في ولاية حلب أعمالاً مهمة فكانوا قناصل ومترجمين ومصرفيين وكذلك صاغة مما يدحض أي قول أنهم كانوا مضطهدين أو تعرضوا للتمييز بناء على انتمائهم الديني

4- لم تسجل وثائق المحاكم الشرعية في حلب أو المصادر الأخرى أي حالة لاعتناق اليهود دين آخر (إسلام ، مسيحية) في الوقت الذي كان هناك بعض المسيحيين اعتنقوا الديانة الإسلامية ، وربما يعكس هذا الأمر مدى إيمانهم بمبادئهم وثباتهم عليها

5- لم يتقدم اليهود (رغم غناهم) بأي مساعدة مادية لحكام ولاية حلب وذلك من أجل إصلاح وصيانة المرافق العامة (خانات ، طرق ، ساحات ، تعزيل مجاري أنهار .....) على الرغم من وجود هذه الظاهرة عند غيرهم .

الصباغ ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ،2ج ، بيروت 1989م ،

الطباخ محمد راغب : إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، 7ج ، دار القلم العربي ، حلب ، 1988م

العلبي أكرم حسن : يهود الشام في العصر العثماني، الهيئة العمة للكتاب ، دمشق، ط1 ، 2011م

الغزي كامل : نهر الذهب في تاريخ حلب ، 3ح ، دار القلم العربي ، حلب ، ط2، 1999م

الكوفجي محمد تاج زعل : اهل الذمة في مدينة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، 2009 م

ماسترز بروس: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب نموذجا ، تعريب رلى ذبيان مكتبة العبيكان

المدرس حسين :العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية ، في القرن السابع عشر وأربعمئة عام من العلاقات القنصلية ، 1607- 2007م ، ت محمود حريتاني

المراجع الأجنبية

Constantantin Volney : travels through Syrian and Egypt in the years 1783 – 1784 , 2 vols , London, 1787 , v 2 , p 152